

سكان الجمهورية الجزائرية



إعداد

أ. د. فايز العيسوي

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

سكان الجزائر - دراسة ديموغرافية

المقدمة:

يسكن أرض الجزائر حوالي ٣١,٥ مليون نسمة وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، هذا العدد يمثل ما يقرب من ١١ ٪ من جملة سكان الوطن العربي. وحجم سكان الجزائر يجعلها تأتي في المرتبة الثانية بين أكبر بلدان العالم العربي سكاناً بعد مصر (٦٧ مليون نسمة). وإذا ما نظرنا إلى خريطة توزيع السكان في الجزائر نجدها تشبه إلى حد كبير دول الجيران في المغرب العربي الكبير حيث يتركز السكان في النطاق الساحلي ويندر السكان كلما اتجهنا جنوباً حيث يتركز ما يقرب من ٩٠ ٪ منهم في منطقة السهول الساحلية الشمالية.

نمو السكان:

قدر عدد سكان الجزائر في عام ١٨٣٠ بحوالي ٣ مليون نسمة^(١)، وبعد مضي ٤٠ عاماً من هذا التاريخ ظل العدد يتناقص حتى بلغ ٢,١٢٥,٠٠٠ نسمة في عام ١٨٧٢، وتفسر بعض المراجع الفرنسية هذا الانكماش إلى انتشار وباء الكوليرا سنة ١٨٦٧ وإلى تلك المجاعة المروعة التي تبعتها. بالإضافة إلى الخسائر البشرية الجسيمة التي خسرتها الجزائر في الثورة التي واجهت المستعمر الفرنسي في عام ١٨٧١ .

وما إن استتب الأمن وأحكم الفرنسيون أيديهم على البلاد ارتفع المستوى الصحي وخفت حدة المجاعات وأخذ السكان في النمو التدريجي، وتضاعف عدد السكان في الفترة ما بين ١٨٧٢ - ١٩١١ ولكن سرعان ما انخفض العدد مرة أخرى وتناقص معدل نمو السكان نتيجة لما فقدته الجزائر من رجال في

الحرب العالمية الأولى. بالإضافة إلى القحط الذي عم البلاد في عام ١٩٢٠. ومن ثم فإن عدد سكان الجزائر اقترب من ٥ مليون نسمة في عام ١٩٢١^(٢).

وفي واقع الأمر فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الجزائر بصفة خاصة كان لها أثر كبير في سرعة نمو السكان بهذه المعدلات المرتفعة، كما أثرت على خصائصهم بصورة لم يسبق لها مثيل طوال القرون الماضية.

وشهد النصف الأول من القرن العشرين بداية النمو الحقيقي المتزايد لسكان الجزائر، فعلى الرغم من هجرة الجزائريين للعمل في فرنسا، بالإضافة إلى الخسائر البشرية التي عانت منها الجزائر في الحرب العالمية الثانية إلا أن عدد السكان قد بلغ حوالي ٨,٥ مليون نسمة في عام ١٩٥٦.

واستمرت الزيادة السكانية وارتفع معدل النمو السنوي للسكان في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين ليصل إلى ٣,٥٪ مما كان له الأثر في تعويض الخسائر البشرية الضخمة التي واجهتها الجزائر في حرب التحرير حيث قدرت خسائرها في الحرب بما يقارب المليون شهيد.

جدول رقم (١)

تطور حجم السكان ومعدل نموهم في الجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين

| السنة | ١٩٥٦ | ١٩٦٦ | ١٩٧٧ | ١٩٨٧ | ١٩٩٧ | ٢٠٠٠ |
|-------------------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| العدد بالمليون | ٨,٤٩ | ١٢,١٤ | ١٦,٩٥ | ٢٢,٧١ | ٢٩,٨٠ | ٣١,٠٠ |
| معدل النمو السنوي | ٣,٥٧ | ٣,٠ | ٢,٩ | ٢,٧ | ١,٣ | |

المصدر : Office National Des Statistiques (Algere)

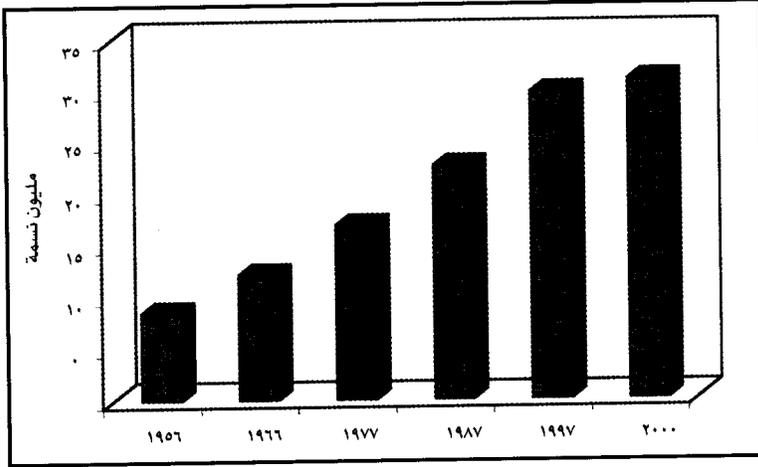
وقد استمرت الزيادة فى حجم سكان الجزائر كما يتضح من دراسة الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) لتتخطى حاجز العشرة مليون نسمة في الستينيات. ثم تجاوز العدد رقم ٢٠ مليون نسمة في النصف الثاني من العقد الثامن. أما نهاية القرن العشرين فقد أكدت على مدى الزيادة الكبيرة التي لحقت بسكان الجزائر حيث تجاوز العدد رقم ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ميلادية. وهذا يعني ببساطة أن عدد سكان الجزائر قد أوشك على التضاعف مرتين فى أقل من خمسين عاماً.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد السكان. إلا أن المؤشرات تؤكد انخفاض معدلات النمو السنوي لسكان الجزائر وبصورة ملحوظة وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان ذروته في الفترة ١٩٧٦/٦٦ حيث بلغ ٣٪، ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في الفترة من ١٩٩٧/٢٠٠٠ ليصل إلى ١,٣٪ فقط. هذا الانخفاض جاء نتيجة للانخفاض الكبير في كل من معدلات المواليد والوفيات.

ومعدل النمو السنوي لسكان الجزائر على الرغم من انخفاضه الواضح والسريع، إلا أنه يجب أن يشير إلى أن معدل نمو السكان في الجزائر ما زال مرتفعاً إذا ما قورن بدول شمال إفريقيا العربية في كل من مصر وتونس والمغرب (أقل من ٢٪)، والسودان ٢,٢، ويتساوى المعدل بنظيره الليبي. ويبدو مدى كبير معدل النمو السنوي لسكان الجزائر أيضاً إذا ما قورن بمتوسط المعدل العالمى الذي بلغ ١,٤٪ فقط.

شكل رقم (١)

نمو السكان في الجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين



ولكن ما العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذه الزيادة ؟

تتضح الإجابة على ذلك إذا ما نظرنا إلى دراسة مكونات النمو السكاني في الجزائر، ومنه يتضح أن الزيادة الطبيعية تعد العنصر الرئيس المسؤول عن نمو السكان. ولكي نصل إلى مفاتيح فهم شخصية نمو سكان الجزائر يجب أن نلقي بعض الضوء على مكونات الزيادة الطبيعية وهي المواليد والوفيات.

أولاً: معدلات المواليد:

تعد دراسة المواليد أحد الجوانب المهمة في دراسة السكان؛ لأنها المحدد الرئيس لنمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم. والمواليد خاضعة للتحكم البشري وتتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية^(١). ويلاحظ على معدلات المواليد بالجزائر طوال القرن العشرين ما يلي:

١ - تذبذب معدلات المواليد بالجزائر طوال القرن العشرين بصورة واضحة، ففي الربع الأول من القرن العشرين (١٩٠١ - ١٩٢٥) تراوح المعدل ما بين ٣٥ - ٣٧ في الألف. ويمكن القول بأن هذه الفترة تعد فترة استقرار نسبي في معدلات المواليد.

٢ - اتسم الربع الثاني من القرن العشرين ١٩٢٥ - ١٩٥٠ بزيادة ملحوظة في المعدلات حيث تجاوزت ٤٠ في الألف مع ثبات المعدل ٤٢ ، ٤٣ في الألف.

٣ - شهد الربع الثالث من ١٩٥٠ - ١٩٧٥ أعلى مراحل الزيادة الطبيعية في سكان الجزائر، وهذه الفترة تمثل مرحلة الانفجار السكاني حيث تجاوز معدل المواليد حاجز الـ ٥٠ في الألف في عام ١٩٧٠.

٤ - أما الربع الأخير من القرن العشرين فقد أخذ معدل المواليد في الانخفاض المستمر مع تحسن أحوال السكان وانتشار التعليم بين الإناث وخاصة في المناطق الريفية، ولم ينخفض معدل المواليد في الجزائر عن ٤٠ في الألف إلا في عام ١٩٨٥. وقد انخفض في غضون ست سنوات فقط إلى أقل من ٣٠ في الألف في عام ١٩٩١ وهذا يؤكد سرعة إيقاع خطوات التنمية الجزائرية، وتغير خصائص السكان إلى الأفضل. وقد سجل معدل المواليد أدنى انخفاض له في تقدير الأمم المتحدة لسكان العالم في بيانات عام ٢٠٠٠، حيث قدر معدل المواليد بالجزائر بحوالي ٢٤ في الألف (أنظر جدول رقم ٢).

ثانياً: معدل الوفيات:

تعد الوفيات من أهم الظواهر الديموجرافية التي أثرت في نمو سكان الجزائر، وفي توزيعهم. وهي تأتي ثانية في الأهمية بعد المواليد في تأثيرها

على تغير حجم السكان. ومن دراسة الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢) يمكن أن نستنتج عدة حقائق منها:

١ - ظلت معدلات الوفيات في الجزائر مرتفعة إلى أكثر من ٣٠ في الألف حتى عام ١٩١٠ مما كان لها أثرها السيئ في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية. ويمكن القول بأن فترة قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ - ١٩٤٥ قد سجلت أعلى معدلات للوفيات بين سكان الجزائر في العصر الحديث، حيث بلغ المعدل ٤٣ في الألف مما أدى إلى تناقص سكاني Depopulation حيث بلغت معدلات المواليد في الفترة نفسها ٤٢,٩ في الألف فقط.

٢ - تعكس المؤشرات الخاصة بالوفيات في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مدى التقدم الصحي والوقائي في الجزائر والذي انعكست آثاره على انخفاض معدلات الوفيات إلى أقل من ١٥ في الألف. مع استمرار التناقص حتى بلغ ٦ في الألف فقط في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

٣ - يمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات حين نستعرض مدى التناقص الذي انتاب معدلات وفيات الأطفال الرضع، حيث تقلص المعدل من ١٥٠ في الألف في العقد الأول من القرن العشرين إلى ٤٤ في الألف فقط في عام ٢٠٠٠.

جدول (٢)

تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بالجزائر طوال القرن العشرين

| معدل الزيادة الطبيعية | معدل الوفيات | معدل المواليد | الفترة |
|-----------------------|--------------|---------------|-------------|
| ٥,٠ | ٢٢,٨ | ٢٧,٨ | ١٩٠٥ - ١٩٠١ |
| ٥,٠ | ٢٠,٥ | ٢٥,٥ | ١٩١٠ - ١٩٠٦ |
| ٧,٩ | ٢٧,٤ | ٢٥,٢ | ١٩١٥ - ١٩١١ |
| ٣,٧ | ٢١,٤ | ٢٤,٩ | ١٩٢٠ - ١٩١٦ |
| ٧,٨ | ٢٩,٤ | ٢٧,٢ | ١٩٢٥ - ١٩٢١ |
| ١٥,٧ | ٢٦,٦ | ٤٢,٢ | ١٩٣٠ - ١٩٢٦ |
| ١٨,٧ | ٢٥,٢ | ٤٣,٤ | ١٩٣٥ - ١٩٣١ |
| ١٧,٠ | ٢٥,١ | ٤٢,١ | ١٩٤٠ - ١٩٣٦ |
| -٠,٢ | ٤٣,١ | ٤٢,٩ | ١٩٤٥ - ١٩٤١ |
| ١٠,١ | ٢٢,٢ | ٤٢,٢ | ١٩٥٠ - ١٩٤٦ |
| ٢٦,٨ | ٢٠,٦ | ٤٧,٤ | ١٩٥٥ - ١٩٥١ |
| ٢٧,٥ | ١٨,١ | ٤٥,٦ | ١٩٦٠ - ١٩٥٦ |
| ٢٢,٩ | ١٤,٦ | ٤٨,٨ | ١٩٦٥ - ١٩٦١ |
| ٢٣,٤ | ١٦,٧ | ٥٠,١ | ١٩٧٠ - ١٩٦٦ |
| ٢١,٤ | ١٥,٩ | ٤٧,٢ | ١٩٧٥ - ١٩٧١ |
| ٢١,٥ | ١٢,٩ | ٤٤,٤ | ١٩٨٠ - ١٩٧٦ |
| ٢١,٥ | ٨,٨ | ٤٠,٢ | ١٩٨٥ - ١٩٨١ |
| ٢٦,٦ | ٦,٦ | ٢٢,٢ | ١٩٩٠ - ١٩٨٦ |
| ٢٤,٦ | ٦,٢ | ٢٠,٨ | ١٩٩٥ - ١٩٩١ |
| ٢٤,١ | ٦,٠ | ٢٠,١ | ٢٠٠٠ - ١٩٩٦ |

المصدر : Office National Des Statistiques (Algere)

من هنا يمكن ترجمة الأرقام السابقة لتساعدنا على فهم الزيادة الطبيعية للسكان، والمتتبع لدراسة تطور الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر يلاحظ ما يلي:

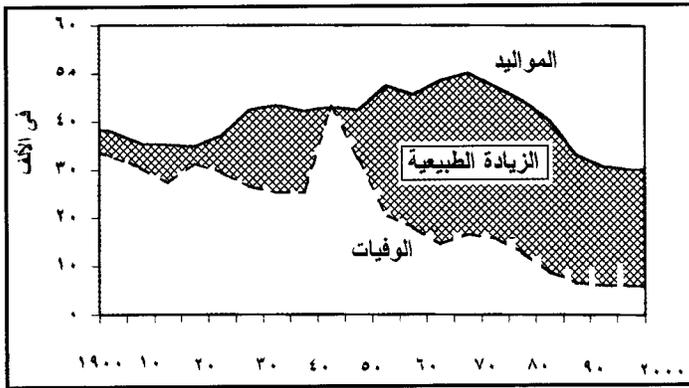
١ - ظلت معدلات الزيادة الطبيعية منخفضة الى أقل من ١٠ في الألف طوال الربع الأول من القرن العشرين، ثم شهدت تحسناً وارتفاعاً في الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٣٥ حيث انخفضت معدلات الوفيات مما أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية إلى أكثر من ١٥ في الألف.

٢ - يلاحظ مدى تأثير الحربين العالميتين سلباً على سكان الجزائر حيث ارتفعت معدلات الوفيات أثناءهما بصورة أثرت سلباً على تقلص معدلات الزيادة الطبيعية ووصولها الى أدنى مستوياتها، بل وأدت الى التناقص السكاني كما سبق وأشرنا .

٣ - شهد الربع الثالث من القرن العشرين وحتى عام ١٩٨٥ انخفاضاً مستمراً في معدلات الوفيات في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد على ارتفاعها، مما أدى الى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بصورة لم يسبق لها نظير في تاريخ الجزائر الديموجرافي.

شكل رقم (٢)

معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر طوال القرن العشرين



٤ - يعكس الشكل البياني رقم (٢) أن سكان الجزائر قد مروا بثلاث مراحل في دورتهم الديموجرافية أو ما يطلق عليها بمراحل الانتقال السكاني والتي تعكس تحول المجتمع ذي الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات الشاردة إلى مجتمعات تتحكم في معدلاتها الحيوية. فسكان الجزائر قد مروا بالمرحلة الأولى " البدائية " والتي لا تزيد فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٥ في الألف، بل وقد يتناقص عدد السكان أحياناً (انظر الشكل). ومروا بمرحلة التزايد السكاني المبكر حيث ارتفعت معدلات المواليد إلى أكثر من ٤٠ في الألف في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الوفيات إلى أقل من ١٥ في الألف. وهذه الفترة بدأت من الخمسينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين. أما العقد التاسع من القرن العشرين فيمكن القول بأن الجزائر تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل نموها السكاني. وهي مرحلة التزايد المتأخر، حيث هبطت معدلات المواليد إلى ٣٠ في الألف. وما زالت المعدلات مستمرة في انخفاضها في الوقت الذي انخفضت معدلات الوفيات إلى ٦ في الألف. وسوف تشهد السنوات القليلة القادمة ثبات معدلات الوفيات مع التناقص المستمر والواضح لمعدلات المواليد.

وعلى ضوء معدلات النمو السكاني إلى (٤, ٢٪) فإنه يمكن القول بأن سكان الجزائر سوف يتضاعف عددهم بعد ٢٩ عاماً فقط. أي أنه لن يأتي عام ٢٠٣٠ إلا ويكون سكان الجزائر قد بلغ عددهم ٦٢ مليون نسمة. وهذه زيادة كبيرة مما لا شك في ذلك ويعكس مدى الحاجة إلى ضبط معدلات الزيادة الطبيعية بصورة أسرع حتى نكبت جماح هذا التزايد وخاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد حالياً.

وتشير الأدلة إلى مدى استجابة السكان لتقليل معدلات نموهم المرتفعة. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلي إلى ١,٤ ابناً للمرأة الواحدة في عمر الإنجاب عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ٥,٨ طفلاً في عام ١٩٨٠. ويرجع هذا الانخفاض في معدل الخصوبة الكلي إلى تأخر سن الزواج بسبب انتشار التعليم، وزيادة إقبال الإناث عليه.

وقد شجعت الجزائر سياسة المباحدة بين الولادات منذ بداية الثمانينيات، ونتج عن ذلك انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الخصوبة. وقد حددت الحكومة السن عند الزواج بـ ١٨ سنة للذكور، ١٦ سنة للإناث. وتشير الأدلة الديموجرافية أن متوسط السن عند الزواج الأول قد ارتفع في الجزائر من ٢٣,٣ سنة للذكور، ١٨,٣ سنة للإناث في عام ١٩٦٦ إلى ٣١,٢ سنة للذكور، ٢٧,٦ سنة للإناث في عام ١٩٩٨. ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وزيادة نسبة التحاق الإناث به بالإضافة إلى انتشار البطالة وقلة فرص العمل التي أدت إلى تأخر سن الزواج بين الجنسين.

الهجرة الخارجية :

الجزائر من أقدم دول الإرسال السكاني العربية. وتلعب الهجرة بها دوراً هاماً في تخفيف الضغط السكاني على الموارد المحدودة بها. وقد شهدت تيارات الهجرة الجزائرية إلى الخارج عدة تغيرات:

أولها: أن الهجرة الجزائرية كانت من النوع الإجباري وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، فلقد خلقت التعبئة العامة للحرب احتياجاً ملحاً للأيدي العاملة في فرنسا استوجب من الإدارة الاستعمارية الفرنسية تنظيم هجرة مكثفة من دول المغرب العربي شملت ١٩٢ ألف عامل غالبيتهم من الجزائر^(١).

وبدأت الهجرة الاختيارية من أجل العمل من الجزائر في اتجاه أوروبا عامة وفرنسا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وفي فترة ترميم مخلفات الحرب وإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية. وتكاثفت الهجرة في العقد السادس من القرن العشرين حين استوعبت الأنشطة الاقتصادية الأوروبية قوة العمل الوطنية، ومن ثم تركت للوافدين الأنشطة التي لا تتطلب تكنولوجيا متقدمة مثل البناء والأشغال العامة والصناعات وباقي الأعمال العضلية.

وقد تضاعف عدد المهاجرين من الجزائر في فرنسا خلال الفترة من ٤٦ - ١٩٥٤ إلى أكثر من خمس مرات. ولكن تباطأ نموهم أثناء حرب التحرير الجزائرية. ولم يؤد الاستقلال إلى تقليص الهجرة، بل شهدت تطوراً هائلاً، وقد بلغ عدد المهاجرين من الجزائر في عام ١٩٦٣ حوالي ٥٠,٥ ألف نازح، أما في عام ١٩٦٤ فقد انخفض العدد قليلاً حيث بلغ ٤٤ ألف مهاجر.

جدول رقم (٣)

جملة المهاجرين من الجزائر إلى فرنسا ٤٦ - ١٩٧٥

| العام | ذكور | إناث | جملة | نسبة النشطين اقتصادياً |
|-------|--------|--------|--------|------------------------|
| ١٩٤٦ | ٢١٦٠٥ | ٥٠٦ | ٢٢١١٤ | ٩٠,٦ |
| ١٩٥٤ | ١٩٨٠٢ | ١٣٦٥٥ | ٢١١٦٧٥ | ٨١,٠ |
| ١٩٦٢ | ٢٩٢٧٧٧ | ٥٧٧٠٧ | ٣٥٠٤٨٤ | ٦٣,٨ |
| ١٩٦٨ | ٣٤٧٤٠٤ | ١٢٦٤٠٨ | ٤٧٣٨١٢ | ٥٤,١ |
| ١٩٧٥ | ٤٨٣٠٩٠ | ٢٢٧٦٠٠ | ٧١٠٦٩٠ | ٤٦,٦ |

المصدر:

Singer - Kerrel, "Les Actifs Maghrebins Dans les Recensements Frcais" Annuaire, 1891, P.84.

وجدير بالذكر أن الجزائر قد ورثت عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية وضعاً اقتصادياً متردياً وخاصة بعد خروج المهارات الفرنسية من الجزائر في عام ١٩٦٢. كما واجهت الزراعة مشكلات كبيرة في التسويق الخارجي الذي كان موجهاً لفرنسا. هذه الظروف الصعبة دفعت بآلاف الجزائريين إلى البحث عن فرصة عمل خارجية. وقد شجعت الحكومة الهجرة لتخفف من حدة البطالة ولتكون مورداً للعملة الأجنبية لتمويل الاستثمارات وهذا ما تؤكدته بيانات تحويلات العمال الجزائريين بفرنسا في الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٦ والذي يرد في بيانات الجدول التالي:

جدول (٤)

تحويلات العمال الجزائريين بفرنسا بالمليون فرنك فرنسي

| | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| ١٩٧٦ | ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧٢ | ١٩٧١ | ١٩٧٠ | ١٩٦٩ | ١٩٦٨ |
| ١٨١٨ | ١٦٧٢ | ١٤٩١ | ١١٥٨ | ١٢٢٧ | ١٠٨٧ | ١٠٢٢ | ١٠٩٩ | ٩٠٣ |

L'argent des Immigrés, PUF, Paris, 1981, P. 138.

وقد لعبت تحويلات المهاجرين دوراً هاماً في اقتصاديات الجزائر، حيث كانت تأتي حينئذ في المرتبة الثانية بعد صادرات البترول.

وقد بادرت الحكومات الأوروبية بتوقيف الهجرة الوافدة إليها ابتداء من عام ١٩٧٣. وجاءت قراراتها غير متوائمة مع مصالح الجزائر، فكانت تواجه أزمة اقتصادية كبيرة. وقد قامت الحكومة الجزائرية أيضاً بمنع الهجرة إلى فرنسا ابتداء من ١٩ ديسمبر ١٩٧٣ إثر عمليات الاغتيال المتتالية التي استهدفت الجاليات الجزائرية والمغربية وخاصة في فرنسا. وقد واكب ذلك

تشجيع الحكومة الجزائرية مواطنيها في فرنسا على العودة إلى وطنهم وإن كانت الاستجابة متواضعة نظراً للصعوبات الكبيرة التي واجهها العائدون سواء في إيجاد عمل مناسب أو مسكن أو حتى في الاندماج في المجتمع الجزائري أو المشاكل الخاصة بأبنائهم وخاصة مشكلة اللغة. ومن الظواهر الهامة في توزيع سكان الحضر في الجزائر- كسائر الدول العربية الأخرى - تركز السكان في مدينتين كبيرتين حيث يقطن كل من الجزائر العاصمة وهران ما يقرب من ثلث سكان الدولة ككل. وهذا يوضح مدى الهيمنة الحضرية Urban Primacy وسيطرة هاتين المدينتين على ظهيريهما البشري. ومن ثم تنمو هذه المراكز الحضرية بمعدلات نمو سنوي مرتفع يزيد عن ٥ ٪ .

ثانيها: اشتد تيار الهجرة إلى دول المشرق العربي البترولية وخاصة في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين. فقد قدر عدد المهاجرين الجزائريين إلى دول الخليج العربي وإلى ليبيا بحوالى ٦٥٠ ألف مهاجر في عام ١٩٨٣. هذا العدد أخذ في التناقص مع تحسن ظروف المعيشة والتطور الاقتصادي الذي شهدته الجزائر مع بداية التسعينيات. ويدل على ذلك التحسن الذي طرأ على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. فقد زاد من ١٢٦٠ دولاراً في عام ١٩٨١ إلى ١٥٥٠ دولاراً في عام ٢٠٠٠ .

توزيع السكان وكثافتهم

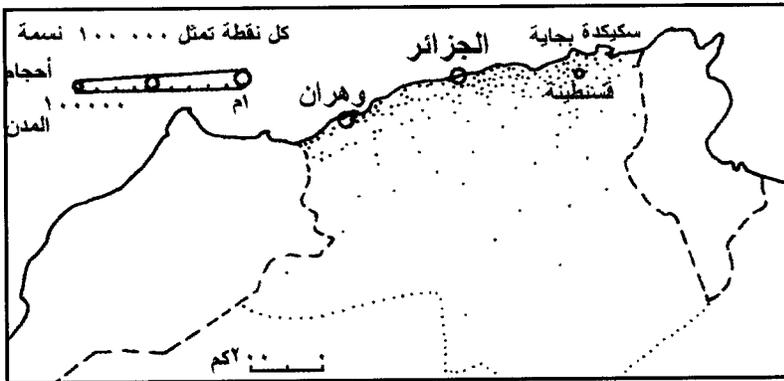
بالنظر إلى خريطة توزيع السكان في الجزائر شكل رقم (٣) يتضح مدى التركيز الكبير في نمط توزيع السكان البالغ عددهم ٢١,٥ مليون نسمة فوق مساحة محدودة لا تتعد ٢,٧ ٪ من جملة مساحة الدولة البالغة ٢,٢٨٢ مليون كم^٢، فمساحة الأرض الزراعية التي لا تزيد عن ١٠٠ ألف كم^٢ وتتحصر في سهل ساحلي ضيق بين سلسلة جبال أطلس وساحل البحر المتوسط. وفوق هذا

السهل الممتد من الشمال إلى الجنوب بعرض لا يزيد عن ٦٥ كيلو متراً إلا نادراً تزاخمت مراكز العمران وتركز السكان في العديد من المحلات العمرانية الحضرية بصفة خاصة مثل: مدن الجزائر العاصمة ووهران، وقسطنطينة، وعنابة، وموستاجانيم، وتلمسان، وسيدي بلعباس، وسطيف، وبليدة.

وقد تزايدت نسبة سكان الحضر في الجزائر بصورة سريعة، حيث تضاعفت في النصف الثاني من القرن العشرين. فبعد أن كانت نسبتهم حوالي ٢٥ ٪ من جملة السكان، ارتفعت النسبة لتصل إلى ٥٠ ٪ من جملة السكان وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ .

وتوزيع السكان في الجزائر مرتبط ارتباطاً جيداً بتوزيع الأمطار، أو بعقارة أدق بتوزيع المياه . فأعلى كثافة للسكان توجد حيثما تتجح الزراعة الجافة أو زراعة الري. ومن ثم فالكثافة مرتفعة في إقليم التل وترتفع إلى أكثر من ٦٠ نسمة / كم^٢. وأكثر أقاليم الجزائر اكتظاظاً بالسكان هو إقليم السهل الساحلي الذي تتركز به مراكز العمران الحضرية السابق ذكرها.

وتقل الكثافة كلما اتجهنا جنوباً من خط الساحل، ويندر السكان إلى أقل



شكل (٣) توزيع السكان في الجزائر عام ٢٠٠٠

من نسمة/كم² في المناطق الصحراوية الجنوبية وإن كانت الواحات تمثل نقط تركيز الجماعات القليلة من الزراع المستقرين.

والجزائر من الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة بين بلدان الوطن العربي حيث لا تزيد كثافتها العامة عن ١٣ نسمة لكل كيلومتر مربع. وهي من أدنى الكثافات السكانية على مستوى دول إفريقيا العربية حيث لا تقل عنها سوى موريتانيا والصومال وليبيا (أقل من ٥ نسمة / كم²) والسعودية والأردن في الجانب الآسيوي (أقل من ١٠ نسمة/كم²). وهذا يترجم لنا عدم التجانس بين حجم السكان والمساحة الكبيرة للدولة.

خصائص السكان

تهتم دراسة خصائص السكان أو ما يعنى بتركيب السكان بأمر عدة في مقدمتها خصائص العمر والنوع، والخصائص الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية. وتعد دراسة التركيب السكاني للجزائر على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها توضح بجلاء مدى تأثير العمليات الديموجرافية من مواليد ووفيات وهجرة على كيان المجتمع البشري، كما تجسد خصائص هذا المجتمع النوعية ذات التأثير المباشر على كل عمليات الإنتاج والتقدم.

التركيب العمري:

يعد المجتمع الجزائري مجتمعاً فتياً على ضوء دراسة تركيبه العمري. حيث إن ٤٠ ٪ من جملة سكانه يقل عمرهم عن ١٥ سنة. وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببلدان العالم النامي الأخرى أو على مستوى بلدان العالم ككل كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) السابق. ونسبة صغار السن تتراوح ما بين الثلث إلى نصف جملة السكان في بلدان العالم الفقير، أما في بلدان العالم

المتقدم فنسبتهم تبلغ حوالي خمس جملة السكان فقط^(١). وهذا يعكس مدى ارتفاع معدلات المواليد في الجزائر وسائر بلدان العالم النامي وارتفاع نسبة صغار السن يعني تكليف خزائن الدولة ميزانية ضخمة من أجل الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم. ومن ثم فإن تزايد نسبتهم يعني زيادة العبء على كاهل أرباب الأسر والدولة.

جدول (٥) النسب المئوية لفئات العمر العريضة في الجزائر والعالم في عام ٢٠٠٠م

| الإقليم | أقل من ١٥ سنة | ١٥ - ٦٤ سنة | ٦٥ سنة فأكثر |
|---------------------|---------------|-------------|--------------|
| الجزائر | ٤٠ | ٥٦ | ٤ |
| بلدان العالم النامي | ٢٢ | ٦٣ | ٥ |
| جملة العالم | ٢١ | ٦٢ | ٧ |

المصدر: World Population Data Sheet

أما نسبة كبار السن فإنها منخفضة في الجزائر ولا تزيد عن ٤ ٪ فقط من جملة السكان، وقد تصل النسبة إلى ١٧ ٪ في بعض بلدان العالم المتقدم. فنسبتهم تتزايد مع تزايد وتحسن مستويات المعيشة والدخل.

وقد انعكس انخفاض كل من معدلات المواليد و الوفيات في الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على نسب صغار السن حيث انخفضت نسبتهم من ٤٧ ٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ ٪ فقط في عام ٢٠٠٠ ، وعلى النقيض زادت نسبة كبار السن من ٣ ٪ إلى ٤ ٪ في فترة المقارنة نفسها.

وعلى ضوء دراسة التركيب العمري لسكان الجزائر يمكن القول بأن نسبة الإعاقة مرتفعة. فكل مائة من السكان في سن العمل (١٥-٦٤) يسهمون في إعالة ٧٢ من الصغار، ٧ من الكبار وهذه النسب مرتفعة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي والتي بلغت ٥٠ (للصغار).

أما نسبة إعالة الكبار فهي أقل في الجزائر مقارنة بالمستوى العالمي والذي بلغ (١١). هذه الأرقام النظرية الخاصة بالجزائر تبدو أقل من الواقع إذا ما قورنت بالإعالة الحقيقية والتي تحسب بعد استبعاد الفئات غير المنتجة من الإناث الطلاب، حيث تقدر نسبة الإعالة الحقيقية بأكثر من ثلاثة أمثال نسبة الإعالة النظرية السابقة.

والهرم السكاني للجزائر لا يختلف عن باقي أهرام السكان للدول العربية الأخرى باستثناء دول الخليج العربي وليبيا. حيث ينتمي إلى النوع الفتي، ويظهر ذلك من خلال اتساع قاعدة الهرم السكاني حيث تمثل فئة صغار السن أقل من ٥ سنوات حوالي ١٦ ٪ من جملة السكان وهي نسبة كبيرة، وتعكس ارتفاع مستويات الخصوبة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع.

التركيب الاقتصادي:

ظلت الزراعة الحرفة الأساسية لسكان الجزائر حتى عام ١٩٧٠، فقد كانت حرفة ثلثي السكان، ونظراً لجهود الحكومة في إيجاد فرص عمل غير زراعية وخاصة مع اكتشاف الغاز والنفط وتوجيه الاستثمار صوب الصناعة، انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة انخفاضاً حاداً حيث بلغت ٢٥ ٪ فقط في عام ١٩٨٠، ثم ١٨ ٪ فقط في عام ٢٠٠٠. وعلى الجانب المقابل تضاعفت نسبة المشتغلين بالصناعة والخدمات في فترة زمنية قصيرة. حيث ارتفعت نسبة المشتغلين بالصناعة من ١٢ ٪ إلى ٢٣ ٪ في الفترة نفسها (١٩٦٠-٢٠٠٠). أما الخدمات فقد ارتفعت نسبة المشتغلين بها أيضاً من ٢١ ٪ إلى ٤٩ ٪ فيما بين عامي ١٩٦٠، ٢٠٠٠. ومن الواضح أن أنشطة الخدمات قد تميزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالتطور في الجزائر وفي كثير من

الدول العربية، ويرجع ذلك إلى أن معظم هذه الأقطار قد أخذت بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وساعدتها مواردها على تنفيذ هذه الخطط. وقد شمل ذلك التحسن في الخدمات الأساسية للنقل والتجارة وأعمال البنوك، واستجابة للتطور الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة^(١).

الحالة التعليمية:

يعد التعليم أحد المتغيرات الهامة المؤثرة في خصائص سكان الجزائر. وتغير نسبة التعليم تعد مؤشراً لمدى التقدم الذي تحققه الدولة. ويقصد بالتعليم هنا "مدى إلمام الشخص بالقراءة والكتابة" وتختلف الدول العربية فيما بينها من حيث نسبة التعليم. هذا الاختلاف ليس وليد السنوات الأخيرة بل يمد جذوره إلى عهد الاستعمار الأوروبي والذي لم يوفر التعليم سوى لفئات محدودة من السكان، وظلت الأمية هي السمة المميزة للسواد الأعظم من السكان وخاصة الإناث. وقد تغيرت الصورة حالياً وارتفعت معدلات التعليم في الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. فقد كانت نسبة التعليم ٤٢٪ من جملة السكان في تعداد ١٩٧٧، وارتفعت إلى ٥٢٪ في عام ٢٠٠٠. وهذه النسبة متوسطة إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة التي تصل نسبة التعليم بها إلى حوالي ٩٩٪ مثل اليابان وكوريا^(١).

وتتباين معدلات التعليم بين ريف وحضر الجزائر. فأرقام التعليم في الريف أقل بكثير من نظيرها في المدينة. فقد بلغت نسبة الأمية بين سكان حضر الجزائر إلى ٣٦٪ بينما هي أعلى بكثير في الريف، حيث اقتربت النسبة من ٦٠٪ من جملة السكان وفقاً لبيانات تعداد السكان عام ١٩٩٧.

وجدير بالذكر أن أحد أسباب ارتفاع معدلات الأمية في الجزائر وكثير من الدول العربية يرجع إلى ارتفاع معدلها بين الإناث بصورة واضحة. فما تزال ٥٧ ٪ من الإناث الجزائريات أميات.

الحالة الزوجية:

تعد دراسة الحالة الزوجية لسكان الجزائر من أهم الخصائص الديموجرافية التي تتداخل وترتبط بعناصر اجتماعية واقتصادية وشرعية وبيولوجية في المجتمع. والحالة الزوجية من أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية السكان، حيث تؤثر بشدة على مستويات الخصوبة وعلى باقي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية. ومن دراسة نسبة سكان الجزائر حسب النوع والحالة الزوجية في تعدادي ٧٧ ، ١٩٨٧ يمكن أن تتضح عدة أمور منها أن نسبة المتزوجين قد انخفضت من ٦١,٥ ٪ في عام ١٩٧٧ إلى ٥٤,٨ ٪ في عام ١٩٨٧.

جدول رقم (٦)

نسبة سكان الجزائر حسب الحالة الزوجية والنوع

| جملة | | إناث | | ذكور | | الحالة الزوجية |
|------|------|------|------|------|------|----------------|
| ١٩٨٧ | ١٩٧٧ | ١٩٨٧ | ١٩٧٧ | ١٩٨٧ | ١٩٧٧ | |
| ٢٨,٤ | ٢٩,٣ | ٢١,٥ | ٢١,٨ | ٤٥,٢ | ٢٧,١ | أعزب |
| ٥٤,٨ | ٦١,٥ | ٥٦,٢ | ٦٢,٣ | ٥٣,٥ | ٦٠,٧ | متزوج |
| ٥,٤ | ٧,٥ | ٩,٨ | ١٣,٠ | ٠,٨ | ١,٤ | أرمل |
| ١,٤ | ١,٧ | ٢,٥ | ٠,٩ | ٠,٥ | ٠,٨ | مطلق |
| ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ | الجملة |

المصدر : O.N. S. Op. Cit., :

وفي المقابل ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج من ٢٩,٣ ٪ إلى ٣٨,٤ ٪ في فترة المقارنة نفسها وتتضح الفروق ما بين الذكور والإناث. فقد انخفضت نسبة الذكور المتزوجين من حوالي ٦١ ٪ إلى ٥٣ ٪ في المقابل انخفضت النسبة للإناث من ٦٢ إلى ٥٦ ٪ (كما يوضحها بيانات الجدول) وقد انعكس ذلك على ارتفاع متوسط السن عند الزواج لدى كل من الذكور والإناث على حد سواء كما توضحها بيانات تعدادات السكان الجزائرية فيما يلي:

| التعداد | ذكور | إناث |
|---------|------|------|
| ١٩٦٦ | ٢٣,٣ | ١٨,٣ |
| ١٩٧٧ | ٢٥,٣ | ٢٠,٩ |
| ١٩٨٧ | ٢٧,٦ | ٢٣,٧ |
| ١٩٩٧ | ٣١,٣ | ٢٧,٦ |

ومن هذه المؤشرات نستنتج أن متوسط السن عند الزواج قد ارتفع لدى الذكور بصورة أكبر، حيث ارتفع إلى ٣١,٣ سنة في عام ١٩٩٧ في المقابل ارتفع عند الإناث إلى ٢٧,٦ سنة، وهذا ناتج عن إقبال الإناث على التعليم ومشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري حالياً حيث قدرت الأمم المتحدة في تقريرها عن التنمية في العالم عام ١٩٩٩ معدلات البطالة بين الذكور بحوالي ٢٦,٤ ٪ وبين الإناث بحوالي ٢٠ ٪ من جملة القوى العاملة. والجزائر بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مقدونيا كأعلى معدلات على مستوى العالم.

بايجاز:

يتسم سكان دولة الجزائر بمجموعة من الخصائص يمكن وضعها في الإطار الديموجرافي التالي وفقاً لبيانات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠:

| | |
|-----------------------|-----------------|
| عدد السكان | ٣١,٥ مليون نسمة |
| معدل المواليد | ٢٩ في الألف |
| معدل الوفيات | ٦ في الألف |
| معدل الزيادة الطبيعية | ٢٣ في الألف |
| معدل الخصوبة الكلية | ٣,٨ طفل |
| نسبة سكان الحضر | ٤٩ % |
| توقع حياة الذكور | ٦٨ سنة |
| توقع حياة الإناث | ٧٠ سنة |
| توقع السكان عام ٢٠١٥ | ٤١,٩ مليون نسمة |
| توقع السكان عام ٢٠٣٠ | ٥١,٠ مليون نسمة |
| توقع السكان عام ٢٠٥٠ | ٥٧,٧ مليون نسمة |